

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مراقبة مدى تنفيذ شركات التدبير المفوض لالتزاماتها

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
كما تعلمون، تعرف بعض الخدمات المقدمة للمواطنين في إطار التدبير المفوض عددا من النقائص التي تنعكس على أداء هذه المرافق الحيوية والأساسية، لاسيما في قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل وجمع النفايات.
وفي خضم النقاش المرتبط بإعادة النظر في هذه الأنماط من التدبير، فإن الأولوية الآن، يجب أن توجه إلى تفعيل آليات الرقابة على أداء هذه المؤسسات، من أجل ضمان تحقيق التناسب بين ما تحصل عليه من أموال عمومية، وما تقدمه من خدمات يجب حتما أن تخضع لدفاتر شروط وتحملات، على أن تحدد بشكل دقيق واجبات هذه الشركات تجاه المواطن والمرفق العمومي، خاصة في الشق المتعلق بتنفيذ الاستثمارات التي التزمت بها بموجب دفاتر الشروط والتحملات التي وقعت عليها، والنموذج الذي تقدمه هنا يتعلق بشركة ريسال المكلفة بتدبير الماء والكهرباء والتطهير السائل بمحور الرباط سلا تمارة.
وفي هذا الصدد، فإن وزارة الداخلية، باعتبارها الجهاز الوصي على الجماعات الترابية، مدعوة لتوسيع العمليات الرقابية وتشديدها، وتأطير الجماعات الترابية وتكوين موظفيها، من أجل ضمان تنفيذ لدفاتر الشروط والتحملات بشكل دقيق، يضمن تحقيق مصلحة المواطن وتجويد الخدمات.
وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي تقوم بها وزاراتكم لضمان تفيد هذه الشركات بتنفيذ دفاتر الشروط والتحملات، وعدم التملص من واجباتها، في ظل عدم قدرة الجماعات الترابية لأسباب مختلفة على مراقبة وتقييم وتقويم الاختلالات التي أبان عليها التدبير المفوض ببلادنا؟
وتقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمد عواد